PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**6-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**The Consequences of Eni Gas Discovery at Shorouk**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**Competitors' News**
REPORTER:	**Waleed Khadory**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

تداعيات اكتشاف حقل "شروق" للغاز

وليد خدوري *

■ يشكل اكتشاف شركة «إيني» الإيطالية حقل الغاز «شروق» في المياه المصرية، حدثاً ذا أبعاد بترولية واقتصادية وجيوسياسية مهمة في شرق المتوسط. تكمن الأهمية في حجم الحقل الذي قدرت «إيني» احتياطه الغازي بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعبة، أو ما يعادل ٥,٥ بليون برميل من النفط الخام. وهو الاكتشاف الأكبر من نوعه في مصر، وفي مياه البحر المتوسط، إذ يبلغ احتياط الحقل الإسرائيلي الضخم «ليفاياثان» نحو ٢٢ تريليون قدم مكعبة. وتقدّر فترة تطوير الحقل المصري بنحو أربع سنوات أو أكثر، ليساهم بعدها الإنتاج في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلّي لمصر من الغاز الطبيعي لعقود. وتبلغ مساحة الحقل نحو ١٠٠ كيلومتر مربع، ويقع على بعد ١٩٠ كيلومتراً شمال بورسعيد، ويصل إلى حدود المياه القبرصية الجنوبية.

يشكّل توقيت الاكتشاف فرصة ذهبية لمصر، إذ يمنحها إمكانية لوضع حدّ للعجز في إمدادات الغاز إلى السوق المحلية، أو لمشاريع الصادرات التي التزمت بها الدولة. وما يلفت النظر، أن المسؤولين البترولبين المصريين حاولوا خلال الأسبوع الماضي، إعطاء انطباع مختلف للغاية عن التصريحات السابقة التي كانت تطلق في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، والتي ركزت على التصدير، فهم يركزون الآن على أهمية استعمال إنتاج «شروق» للاستهلاك الداخلي. وربما مردّ الاختلاف التجربة الصعبة التي مرت بها مصر أخيراً، إذ تحولت من دولة مصدّرة للغاز إلى دولة مستوردة له في وقت قصير جداً. وهذه حادثة فريدة في صناعة الغاز العالمية تدلّ على فقدان التخطيط والفساد الذي انتشر في صناعة البترول خلال عهد مبارك، إذ جرى تصدير الغاز بأسعار أقل من سعر الكلفة، وهذا ما حدث بالفعل في الصفقة المشبوهة مع إسرائيل.

ويأتي الاكتشاف في فترة مهمة لصناعة الغاز المصرية، فالمفاوضات جارية بين مصر ودول أخرى (الجزائر وقبرص وإسرائيل وروسيا) لاستيراد الغاز. لكن، هل ستبقى مصر في حاجة إلى استيراد الغاز في حال تأمين حقل «شروق» إمدادات الطلب الداخلي، أم أنها ستحتاج إلى الاستيراد لتأمين الإمدادات الكافية لتلبية عقودها التصديرية؟ طبيعي أن مصر ستضطر خلال المرحلة المقبلة، إلى الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي في انتظار تطوير حقل «شروق» إلى أن يبدأ الإنتاج منه بعد أربع سنوات على أقل تقدير. كذلك، هل ستستمر الحكومة في رفع سعر الغاز للحدّ من زيادة الاستهلاك السنوية العالية، وهل سيتحسن الموقف المصري في التفاوض على عقود استكشاف وإنتاج جديدة مع شركات النفط العالمية على ضوء اكتشاف «شروق»، الذي يشير إلى توافر فرص جديدة مهمة للاكتشاف؟

يشكل اكتشاف «شروق» انتكاسة مهمة لصناعة الغاز الإسرائيلية، فالشركات العاملة في إسرائيل حاولت التصدير أولاً إلى الدول العربية المجاورة بسبب قلة السيولة المالية، لأن تطوير الحقلين المهمين «تامار» و «ليفاياثان» يكلّف البلايين من الدولارات. وتبلغ نفقات تطوير المرحلة الأولى لحقل «ليفاياثان» أكثر من ستة بلايين دولار. لذلك، فإن تصدير الغاز من خلال أنابيب قصيرة المدى إلى دول إقليمية، أقل كلفة من تشييد أنابيب طويلة المدى إلى أسواق أوروبا عبر أعماق البحار. وهناك كذلك الجانب السياسي، وهو خلق روابط عضوية طويلة المدى مع الدول العربية، وإمكانية تغلغل إسرائيل في سوق الطاقة العربية للمرة الأولى.

لذلك، بذلت إسرائيل جهوداً كبيرة، تساندها الولايات المتحدة، لتمكين الشركات البترولية من نيل عقود تصدير مع الدول العربية الموقعة على معاهدات سلام مع إسرائيل، لأن لهذه الاتفاقات منافع مالية مهمة لنجاح الشركات، ولأنها ستدعم معاهدات السلام، فالدول العربية المعنية، مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، سيرتبط اقتصادها باستيراد الغاز الإسرائيلي على مدى أكثر من عقدين من الزمن. واستيراد الغاز يعني التحكم بالطاقة الكهربائية وأسعارها، عماد الطاقة الصناعية. ووقعت مصر والأردن اتفاقات أو مذكرات تفاهم لاستيراد الغاز الإسرائيلي، لكن معظم هذه الاتفاقات ألغي خلال النصف الأول من هذا العام بسبب ضغوط شعبية وبرلمانية، وخلاف إسرائيلي داخلي مع شركات البترول حول ملكية الحقول قبل أن يسوّى الخلاف موقتاً.

وعادت إسرائيل تحاول تجديد الاتفاقات، لكن هل مصر محتاجة إلى استيراد الغاز الإسرائيلي بعد «شروق»؟ وهل الأردن محتاج إلى الغاز الإسرائيلي بعد استيراده الغاز القطري من طريق شركة «شل»؟ ولماذا لا تتكثّف الاتصالات مع الحلفاء الغربيين لوضع حدّ للعقبات الإسرائيلية في تطوير حقل «غزة مارين»، الذي يستطيع تزويد قطاع غزة والضفة الغربية والأردن؟

ما هي البدائل المتوافرة لإسرائيل؟ واضح أن تصدير الغاز من «ليفاياثان» إلى مصر غير عملي بعد اكتشاف «شروق»، ولأجل تطوير «ليفاياثان» وتوفير السيولة المالية للنفقات (ستة إلى ثمانية بلايين دولار) يجب إيجاد مستورد بديل، وإلا سيتأخر تطوير «ليفاياثان»، المقرر بدء الإنتاج منه خلال ٢٠١٨. وبات الوفاء بالمهلة مستبعداً إلى حين التعاقد مع مستورد إقليمي جديد لتأمين السيولة المالية للشركات لتستطيع أن تقترض من المصارف العالمية. ويتوقع تراجع خطط تطوير صناعة الغاز الإسرائيلية على ضوء تأخر تطوير «ليفاياثان» الذي شكّل عماد الصناعة.

واضح أن البديل المتوافر لإسرائيل هو التصدير إلى تركيا، وإن لم يكن هذا سهلاً جداً على رغم حاجة الاقتصاد التركي المزدهر. فالسوق التركية مليئة بالغاز المستورد من أذربيجان وروسيا وإيران، إضافة إلى إمكانية استيراد الغاز من كردستان العراق. وروسيا هي الدولة الأكثر تصديراً للغاز إلى تركيا. وتطمح الأخيرة إلى تنويع مصادر الغاز، حالها حال بقية الدول الأوروبية. لكن العقبة الرئيسة للاتفاق هي تأرجح العلاقات التركية – الإسرائيلية.

وتواجه قبرص تحديات مختلفة بسبب «شروق»، فالحقل يقع في محاذاة مياهها الجنوبية، ما يتيح الفرصة لامتداد المكمن إلى المياه القبرصية، الأمر الذي يفتح المجال للعثور على حقل جديد لقبرص، حيث لم تكتشف الشركات سوى حقل «أفروديت» باحتياط نحو خمسة تريليونات قدم مكعبة، والحقل يلبّي الاستهلاك المحلي لكن لا يمكن التصدير منه. ودرست قبرص أخيراً إمكانية مدّ خط أنابيب مباشر إلى مصر. لكن سيبقى مصير الخط مجهولاً إلى أن تقرر مصر سياستها الغازية الجديدة على ضوء «شروق». هناك بدائل أخرى لقبرص تتمثل في المشاركة في تصدير الغاز عبر الأنابيب أو حتى الغاز المسال، لكن هذا يتطلّب تحقيق اكتشافات جديدة.

* كاتب عراقي متخصص بشؤون الطاقة